

دعوى قضائية جديدة ضد تصدير الأسلحة الألمانية لإسرائيل



برلين - رويترز

رفع محامون في مجال حقوق الإنسان دعوى قضائية ضد قرار الحكومة الألمانية الموافقة على تصدير ثلاثة آلاف سلاح مضاد للدبابات إلى إسرائيل، وهي ثاني قضية من نوعها تُرفع هذا الشهر بسبب دعم برلين لإسرائيل في حربها في غزة. وقال محامون في برلين، الأسبوع الماضي، إنهم قدموا نداءً عاجلاً لوقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل، مستشهدين بأسباب تجعلهم يعتقدون أنها تستخدم بطرق تنتهك القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة.

وقال المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، في بيان، إن القضية الجديدة، التي رفعها خمسة فلسطينيين من غزة، حظيت بدعم محامين من المركز، الذي يتخذ من برلين مقراً، ومنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان.

وأضاف أن الحكومة منحت موافقتها على تصدير ثلاثة آلاف سلاح مضاد للدبابات إلى إسرائيل بعد هجوم حركة حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لكن طلب تصريح لتصدير عشرة آلاف طلقة ذخيرة إلى إسرائيل لم تتم الموافقة عليه بعد.

وقال الأمين العام للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان فولفجانج كاليك في بيان: «لا يمكن لألمانيا أن تظل وفيّة لقيمتها إذا كانت تصدر أسلحة إلى حرب تتجلى فيها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني».

وطلب المحامون من المحكمة الإدارية في برلين تعليق تراخيص التصدير كإجراء حماية قانوني مؤقت. ولم يتسنَّ على الفور الاتصال بالحكومة الألمانية ووزارة الاقتصاد، وهي الجهة المسؤولة عن الموافقة على صادرات الأسلحة، للتعليق على الدعوى.

وقالت الحكومة الألمانية، إنها تدرس كل قرار تصدير أسلحة على حدة، وتأخذ في الاعتبار عدداً من العوامل، منها حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وفي فبراير/شباط، تقدّمت مجموعة من المحامين الألمان الذين يمثلون عائلات في غزة بشكوى جنائية ضد مسؤولين ألمان يتهمونهم فيها بالمساعدة في الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة والتحريض عليها من خلال تزويد إسرائيل بالأسلحة.

وتنفي إسرائيل بشدة اتهامات ارتكاب إبادة جماعية أو انتهاكات للقانون الإنساني في غزة، قائلة إنها تشن حرباً بهدف هزيمة حركة حماس التي تحكم القطاع الصغير المكتظ بالسكان.

وتقول وزارة الصحة في غزة، إن أكثر من 33 ألف فلسطيني قتلوا خلال الهجوم الإسرائيلي على القطاع. وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد، وافقت ألمانيا العام الماضي على تصدير أسلحة إلى إسرائيل بقيمة 326.5 مليون يورو (353.70 مليون دولار)، منها معدات عسكرية وأسلحة، بزيادة 10 أمثال مقارنة بعام 2022.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.